صيغ التعاون الاقتصادي العربي :
اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الأردني

د. صالح خصاونه *

مقدمة :

ظل الاردن وسوريا يكونان وحـــدة طبيعية لقـــرون عديدة في ظل الحكم العثماني ، وبفعل التآمر البريطاني الفرنسي تم تجزئة بلاد الشام فكان الاردن من نصيب بريطانيا وسوريا من نصيب فرنسا . وقد قاسى البلدان نتيجة هذه التجزئة وما واكبها من ربط اقتصادياتهما ببريطانيا وفرنسا . على أن هذه التجزئة لم تنجح قط في ابعاد الانسان العربي في الاردن عن أخيه في سوريا وظل الاردن مرتبطا بأحاسيسه ومشاعره مع سوريا ، وظلت سوريا مرتبطة بآمالها والامها مع الاردن . وباءت محاولات ترسيخ التباعد والتنافر بالفشل، اذ استمرت العلاقات بين الشعبين بعد سنة ١٩١٨ ، فكانت القوافل تنتقل من بغداد والشام عبر الاردن الى حيفا ونابلس والقدس وبالعكس. وبقيت دمشق موئلا لطلاب العلم والتجارة في حين قدمت عمان فرصا سخية لرجال الاعمال السوريين الذين ساهموا بمشاريع افادت واستفادت في مجالات التجـــارة والصناعةوالبناء والخدمات.واليوم وبعدمرور اكثر من عامينعلى توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية فانه من المناسب أن نعرض لهذه التجربة الرائدة بالتحليل والتقييم . وفي البداية ، سوف نستعرض الاهداف العامة لهـــذه الاتفاقية وتحديد نطاقها ومضمونها ومرتكزاتها الاساسية ، ثم نتناول بالتحليل اهم بنود هذه الاتفاقية في اطارها الصحيح مقييمين النتائج التي يتوقع أنتنتج من تطبيق احكامها . وفي الختام سوف نستعرض اهم منجزات هذه الاتفاقية والمعوقات التي تعترض تطبيقها :

اهداف التعـــاون الجـــديد :

هدف التعاون الجديد بين القطرين الشقيقين سوريا والاردن ، كما يستشف

★ استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في الجامعة الاردنية .

من صدر الاتفاقية الموقعة في ٦ــ٤ــ١٩٧٥ (١) هو تنمية وتوطيد التعاون الاقتصادي بينهما في الميادين المختلفة عموما ، وفي تنظيم وتشجيع التبادل التجاري على وجه الخصوص ، وذلك انسجاما مع أهداف اتفاقية الوحدة العربية وأحكام السوق العربية المشتركة اللتين يرتبط بهما البلدان . ثم تطور هذا الهدف العام وتبلور مفهومه على نحو أكثر طموحا ورشدا وبما ينسجم مع أهداف الشعب العربي في القطرين الشقيقين وفي سائر الامصار ، واضعا هذه الاهداف في مكانها الصحيح في سلم الافضاليات . ففي ٢٢ــ٨ــ١٩٧٥ أي بعد اربع اشهر من توقيع الاتفاقية صدر بيان مشترك ، اثر زيارة الملك الحسين للرئيس الاسد ، أوضح بجلاء أن الهدف من التعاون الجديد بين البلدين لم يعد قاصرا على تحقيق التعاون الاقتصادي أو تحقيق هدف التكامل والوحدة الاقتصادية بين البلدين فحسب ، وانما يمثل حشدا لكافة الامكانات والطاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية للبلدين كرد حاسم على التحديات الاستعمارية والصهيونية ، وعلى اساس انها السبيل الى استرداد وتحرير الارض واستعادة الحقوق ، فضلا على أنها مطلب قومي ونتيجة حتمية (٢) . وهكذا فان هذا البيان ربط بوضوح بين هدف التعاون والتكامل الاقتصادي من جهة والاهداف القومية للامة العربية من جهة أخرى . ــ كما انه أعطى الهدف القومي بحق ما يستحقه من اهتمام ووضعه على رأس قائمة الاولويات بين أهداف البلدين (على جبهة المواجهة) والامة العربية جمعاء . وهذا في اعتقادنا هو الوضع الطبيعي الذي كان يجب أن يسود الاوضاع العربية منذ قيام اسرائيل . ومن جهة أخرى ، فان ادراك الهدف الاساسي للتكامل هو انجاز رائع في حد ذاته .

ولضمان تحقيق هذه الاهداف ، نص البيان المشترك ، الذي صدر في ١٢ ــ ٦ ــ ١٩٧٥ اثر زيارة الرئيس الاسد للاردن ، على تشكيل لجنة عليا مشتركة تضم عددا كبيرا من المسؤولين السياسيين والعسكريين في القطرين يرأس كل جانب رئيس مجلس الوزراء في كلا البلدين ويكون من مهامها (٣) :

١ ــ وضع خطط العمل اللازمة لتطوير برامج التعاون والتنسيق والتكامل بين البلدين الشقيقين في سائر المجالات والميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والاعلامية والثقافية وغيرها .

٢ ــ متابعة تنفيذ تلك الخطط .

٣ ــ الاشراف على اعمال اللجان الفرعية القائمة واللجان التي تشكلها اللجنة العليا المشتركة .

كما نص البيان المشترك الصادر في ٢٢ــ٨ــ١٩٧٥ اثر انتهاء زيارة الحسين لسوريا على تشكيل قيادة سياسية عليا مكونة من الرئيس حافظ الاسد والملك حسين « مجلس القيادة العليا السورية الاردنية » . ومن مهام هذا المجلس اصدار القرارات والتوجيهات والتعليمات ، سواء فيما يتعلق بالتوصيات والمقترحات التي ترفعها اللجنة الوزارية أو ما يختص بكل الامور والمسائل التي يبحثها وبالذات :

« اقرار السياسة الاقتصادية الهادفة الى تحقيق التكامل بين اقتصادي البلدين ووحدته ، وذلك من خلال التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واقامة الشركات والمؤسسات الاقتصادية المشتركة وتوحيد سوق البلدين واقرار سياسة جمركية موحدة » (٤) .

نطاق التعاون الجديد وابعاده الاقتصادية :

تم تحديد الخطوط العريضة لصيغة التعاون السوري الاردني وطبيعة العلاقات المنوي اقامتها بين البلدين في الاتفاقية التي وقعت بينهما في ٤ــ٤ــ ١٩٧٥ والمسماة « اتفاقية حول برنامج عمل للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية » (٥) وقد تفرع عنها لجنة مشتركة برئاسة وزيري الاقتصاد في كلا البلدين مهمتها تطوير آفاق التعاون المختلفة بين البلدين ومتابعة تنفيذ برنامج العمل المحدد في هذه الاتفاقية . كما تفرع عن هذه اللجنة لجان متخصصة كان بينها :

١ ــ لجنة الشؤون الاقتصادية : ومن مهامها تطبيق المرحلة الاخيرة من مراحل السوق العربية المشتركة ، ورفع القيود المفروضة على تبادل السلع المنتجة محليا في البلدين، والعمل على فتح مراكز تجارية في البلدين .

٢ ــ لجنة التعاون الصناعي : ومن مهامها تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة باعداد وتنفيذ خطط التنمية الصناعية في البلدين ، ووضع البرامج لتنسيق مشروعاتها ، ودراسة امكانية اقامة مشاريع صناعية مشتركة تخدم هدف التكامل الاقتصادي ، وكذلك انشاء منطقة صناعية حرة على حدود البلدين .
٣ ــ لجنة شؤون الكهرباء : ومن مهامها الاسراع في ربط الشبكات الكهربائية بين البلدين وتبادل المعلومات الفنية .

٤ ــ لجنة شؤون النقل والمواصلات : ومن مهامها العمل على تقوية الخط الحديدي وانشاء طريق جديد بين دمشق وعمان ، ودعم الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٥ ــ لجنة اليرموك المشتركة : ومن مهامها استكمال الدراسات (من قبل الجانب الاردني) والتصاميم النهائية لاستغلال مياه اليرموك .
كما اتفق ايضا على ضرورة العمل من أجل تدعيم التعاون الصحي القائم والعلاقات الثقافية والاسراع في وضع الاتفاق السياحي موضع التنفيذ .

ويلاحظ من نصوص هذه الاتفاقية أن نطاق التعاون يشمل عدة نواحي مختلفة ومكملة لبعضها البعض تتناول الجوانب الاقتصادية المختلفة والنواحي التعليمية والصحية وشؤون النقل والكهرباء واستغلال مياه اليرموك .. الخ. ولسوف يقتصر نطاق بحثنا هنا على نواحي التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين . وسنحاول أن نتعرض بالتحليل والتقييم لابعاد هذا التعاون والاثار الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عنه كما سنبين منجزات هذا التعاون بعد مرور عام على توقيعه . هذا ، ويمكن القاء المزيد من الاضواء على هذا التعاون الاقتصادي وتحديده ابعاده ومعالمه الاساسية بوضوح وجلاء اكثر من خلال استعراضنا اتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين الموقعة في ٦ــ٤ــ١٩٧٥ والتي كان من أبرز بنودها الاتي : (٦)

١ ــ أن يعمل الطرفان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بينهما (مادة ١) .

٢ ــ أن تسمح الحكومتان باستيراد وتصدير جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المنتجة محليا في أي من البلدين دون أية قيود (نقدية أو ادارية أو أية قيود أخرى) الا في حالات خاصة استثنائية ، واعفاء المنتوجات من الرسوم الجمركية والضرائبالاخرى واجازات الاستيراد والتصدير والاستعاضة عن ذلك باشعار خاص (مادة ٣، ٤، ٥) .

ومن شأن هذه البنود اطلاق حرية التجارة بين البلدين وتوحيد الاسواق المحلية لهما (في سوق واحدة) . وهذا في حد ذاته يمثل ادنى مرتبة من مراتب التكامل الاقتصادي الا وهي منطقة التجارة الحرة (٧) وعلى كل ، فان لتوحيد الاسواق ما له من اثار ايجابية على اقتصاديات البلدين من توسيع لحجم السوق وما يمكنه أن ينتج عنه من وفورات اقتصادية خارجية وداخلية كالاثار العامة على الانتاج (اثر خلق التجارة واثر تمويل التجارة) ، والاثار العامة على الاستهلاك نتيجة لتغير انماط الاستهلاك بعد الغاء الرسوم الجمركية وانخفاض الاسعار مما سيؤدي بالطبع الى زيادة فائض المستهلك والرفاهية العامة للمواطنين (٨) . كما أنتوحيد الاسواق سوف يؤدي الى حفز عنصر

المنافسة لدى المنتجين ورجال الاعمال في المؤسسات المختلفة ، هذا علاوةعلى كونه يهيء الفرصة لتبادل الخبرات والمهارات ويعمل على اعادة توزيعالموارد وتغيير انماط الانتاج على نحو افضل وبما يحقق زيادة في الانتاج والانتاجية . كذلك ، فان توحيد الاسواق سوف يؤدي الى تحسن شروط المبادلات التجارية بين الدول اطراف السوق من جهة ، ودول العالم الخارجي من جهة اخرى ، وذلك نتيجة لتوحيد اسواقها وزيادة قوة المساومة لديها . هذا ، ناهيك عن أن تحرير التجارة يكاد يكون شرطا اساسيا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية . ذلك أن من الممكن البرهنة على ان قوام التنمية الاقتصادية هو التصنيع ولن يتيسر النجاح في هذا المضمار الا بتوفر الاسواق امام الصناعات الناجحة على نطاق اقتصادي واسع يسمح بالانتاج الكبير . ومن جهة اخرى ، فان تحرير التجارة لن يتيسر من غير تنسيق امثل للخطط الاقتصادية وما يقترن بذلك من تطبيق سياسات منسقة ووثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية ، وكذلك التنسيق فيما يتعلق بهيكل التكاليف والاسعار بالنسبة لمختلف القطاعات والصناعات بما يؤدي الى انتعاش التجارة وازدياد حجم التبادل التجاري .

٣ ــ تشكيل لجنة جمركية تتولى حصر المواد الاولية المستوردة والداخلة في الصناعات المحلية المتماثلة في كلا البلدين وذلك بغية توحيد الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى المفروضة عليها (مادة ٩) .

وجدير بالذكر أن الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الاولية المستوردة تعتبر جزء من تكلفة الانتاج في الصناعات المحلية . وعليه ، فان توحيدالتعرفة الجمركية على هذه المواد بين البلدين تعتبر أمرا هاما وحيويا لخلق ظروف متكافئة للمنافسة أمام الصناعات القائمة . وهذا بدوره يعمل على اعادة توزيع وتوظيف الموارد على نحو افضل والتعرف على افضل الصناعات الواجب اقامتها في كل دولة ، الامر الذي يتيح لهذه الدول التخصص في الانتاج على اساس المزايا الحقيقية التي يجب أن يستند اليها هذا التخصص .

٤ ــ لا يجوز لاي من البلدين المتعاقدين منح اي دعم مهما كان نوعه لتشجيع صادراته من المنتجات الوطنية الى البلد الاخر ، عندما يكون هناك انتاج محلي مماثل في البلد المستورد (مادة ٧) .

وهذا البند من شأنه (كسابقه) أن يضع الصناعات المتماثلة أمام ظروف متكافئة في الانتاج والتوزيع الامر الذي يتيح المجال لعلاقات اقتصادية متينة وتدعيم عرى التكامل الاقتصادي بين البلدين . وبعبارة اخرى ، فان الادارات ذات الكفاية الانتاجية المرتفعة (أو التكلفة المنخفضة) ستزداد ارباحها كلما اقبلت على الاستثمار في مجالات انتاج اضافية . بينما الادارات التي اعترتها

البدانة والخمول ضمن السوق المحلي ، اردنية كانت ام سورية ، ستواجه بمنافسة من الدولة الاخرى ربما تقودها اما الى رفع كفاءتها الادارية والانتاجية أو الى اعادة توزيع استثماراتها بشكل افضل . ومثل هذه الاثار كانت متوقعة أيضا في السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للصناعات الفرنسية التي تعتبر اصغر حجما وما تزال تقليدية بالمقارنة مع الصناعات الالمانية (٩) .

وفي رأي الكثيرين أن هذا كان من اهم العوامل التي حدت ببريطانيا الى الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة . ففي ظل حماية جمركية ضد الدول المنافسة وانفتاح سخي على دول الكومنولث ترعرعت الصناعة في بريطانيا وازدهرت بشكل منشآت صغيرة الحجم نسبيا مملوكة من قبل عائلات كان أفرادها يديرون تلك المؤسسات وبكفاية انتاجية أدنى من مثيلاتها في دول أوروبا الغربية .

٥ ــ اقامة مشاريع مشتركة ، والمشاركة بالمشاريع القائمة ، وقيام تعاون فني بينهما وتبادل الدراسات والبحوث العلمية بشأن التنسيق والتكامل الصناعي والزراعي بما يكفل تنمية اقتصادية البلدين (مادة ١١) .

وفي راينا أن اقامة مشاريع مشتركة بناء على دراسات علمية وواقعية والعمل على توفير عناصر انجاحها تشكل حافزا قويا لتنفيذ المزيد من المشروعات الاخرى وبالتالي ترسخ أسس التكامل الاقتصادي نفسه . ولتوفير عناصر نجاح هذه المشروعات يتطلب الامر فيما يتطلب تحديد أهدافها بصورة واضحة وفصل الملكية عن الادارة ومنح الادارة سلطات واستقلال يتناسب مع مسؤولياتها ، وعزلها عن المؤثرات السياسية البحتة . كما يجب أن يراعى في حالة المشاركة بالمشاريع القائمة ضرورة مراعاة أن تكون هذه المشاريع من النوع الذي تكون فيه أوجه التشابه كبيرة ، خاصة من حيث هياكل الانتاج والتكاليف والاسعار كما هو الحال مثلا في شركات الطيران . وفي كل الاحوال فانه ينصح عادة بالبدء في الصناعات والمشروعات التي ليس لها مثيل في القطرين . ذلك أن اقامة مثل هذه المشروعات يجنب الدول اطراف التعاقد اية مشاكل أو معوقات قد تعترض طريق التكامل الاقتصادي بينهما كالمشاكل المتعلقة باختلاف هياكل الانتاج والتكاليف والاجور وما يمكن أن ينتج عن ذلك من هزات اجتماعية تتصل بوقف أو نقل صناعة من بلد لاخر، والمشاكل المتعلقة باختلاف النظام الاقتصادي في البلدين ومراحل نموهما .

ومن جهة أخرى ، فان انشاء مشاريع وصناعات مشتركة من شأنه أن يتيح لهذه الصناعات سوقا أوسع ودعما وتشجيعا من كلا الطرفين ، وبالتالي يمكن لهذه الصناعات من أن تحقق الوفورات الاقتصادية (داخلية وخارجية)

للحجم الكبير على النحو الذي بيناه من قبل .

ومن الامثلة على المشاريع المشتركة المقترح اقامتهـــا بين البلدين الاتي :

ا ـــ مشروعات للنقل البري والبحري والجوي .
ب ـــ مشروعات استغلال الموارد الطبيعية كالفوسفات والبترول .
ج ـــ مشروعات التسويق .
د ـــ المشروعات الصناعية والمناطق الحرة .

٦ ـــ انشاء مراكز تجارية في كلا البلدين لبيع المنتجات الوطنية للبلد الاخر مع اعفاء هذه المراكز من جميع الضرائب والرسوم المفروضة في البلد الذي يعمل فيه (١٠) ومن مهام هذه المراكز ايضا الاتصال بالمستوردين والمصدرين ، وعقد الصفقات التجارية ، والقيام بالدراسات والبحوث التسويقية وعمل الدعاية والترويج لمنتجاته الوطنية . (مادة ١٠) .

ومن شأن هذا البند بالطبع تأكيد النتائج والاهداف المتوخاة من اطلاق حرية تنقل السلع والخدمات وتوحيد الاسواق على النحو الذي ذكرناه سابقا . اذ ان هذه المراكز التجارية تتيح الفرصة لتعريف المواطنين بمنتجات البلد الثاني، وتحفز عنصر المنافسة امام الصناعات المحلية في كلا البلدين .

٧ ـــ تشكيل لجنة مشتركة دائمة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية لتذليل الصعوبات التي قد تواجه تطبيقها ، وتقديم المقترحات المؤدية الى تعديل وتطوير الاتفاق والى تحسين العلاقات الاقتصادية عموما (مادة ١٣) .

ومن شأن هذا البند اضفاء قدر كبير من المرونة اللازمة لانجاح هذهالاتفاقية وتحقيق المكاسب والمزايا المرجوة منها . وبالتالي فان هذا البند يعتبر بمثابة صمام امان في سبيل ضمان الاتفاق ومن ثم تعديله وتطويره حسب مقتضيات الحـــاجة .

منجزات التعـــاون ومعوقاتـــه :

ا ـــ المنجزات : مع مرور عامين على العمل باتفاقية التعاون الاقتصاديوتنظيم التبادل التجاري السوري الاردني ، يمكن القول ان البلدين قد سارا خطوات حثيثة وثابتة في سبيل تطبيق هذه الاتفاقية وتحقيق الاهداف المرجوة منها . وقد امكن تحقيق ما يلي :

١ ـــ في مجال توحيد الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة فيالصناعات المحليـــة :

تم وضع أسس محددة (من قبل لجنة وزارية) للتمييز بين الموادالتي يشتمل عليها جدول التعرفة وفق ما يلي (١١) :

أ ــ المواد الاوليـــة .
ب ــ المواد الاولية التي تنتج محليا .
جـ ــ المواد الاولية نصف المصنوعة .
د ــ المواد الاولية المصنعة .

كما تم وضع أسس موحدة تكفل للصناعات المتماثلة في البلدين أوضـــاعا متكافئة من حيث التكليف بالرسوم عن مستورداتها . وقد قامت اللجنـــة الجمركية عقب ذلك بتصنيف المواد الداخلية في الصناعات المتماثلة فـــي كلا القطرين وفق التمييز السابق والاسس التي اقرتها اللجنة الوزارية . كما تم وضع الرسومالجمركية الموحدة للموادالمشار اليها آنفا وفق جداول معدة(١٢) وقد اتفق الطرفان أيضا على ابقاء الاعفاءات كاملة للمواد الاولية الداخلة في الصناعات التـــالية (١٣) :

١ ــ الاسمنت لكون الاعفاء في الاردن قد تم بموجب اتفاقية امتياز .
٢ ــ الادوية لكون الاعفاء في الاردن قد تم بموجب اتفاقيـــة بين الحكومـــة والشركـــة .

٣ ــ الكبريت لكون الاعفاء في الاردن قد منح بقرار صادر استنادا لقـــانون الاعفـــاء من الاموال الاميرية ، بالاضافة الى وجود المصنع في الضفة الغربية وكون ابقاء الاعفاء يدعم الصمود هناك . كما وافقت سوريا عـــلى التزام القطاع العام باستيراد مواد ومنتجات اردنية المنشأ بمبلغ مليوني دينار كحـــد ادنى . وقد تم وضع قائمة بهذه السلع والحد الادنى للمستوردات منها والجهة المحصور او المقيد فيها (١٤) كما وافق الجانب السوري على تخصيص مبالغ سنوية لاستيراد السجاير الاردنية وذلك باتفاق مباشر بين ادارة حصر التبغ والتنباك السورية وشركة التبغ والسجاير الاردنية في كل عام (١٥) .

٢ ــ في مجال الشركـــات :

تمت الموافقة حسب الاصول الدستورية في كلا البلدين على عقود وانظمة الشركات التـــالية (١٦) :

أ ــ الشركة السورية الاردنية الصناعية .
ب ــ شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الاردنية .
جـ ــ الشركة السورية الاردنية للنقل البري .

د ــ الشركة السورية الاردنية للملاحة البحرية .

وقد تم تبادل وثائق ابرام هذه الشركات وباشرت أعمالها (١٧) .

٣ ــ في مجال الفوسفـــات :

تم تشكيل لجنة مشتركة مهمتها التنسيق في مجالات الانتاج والتســـويق والبحث العلمي ، ودراسة المشاكل التي ترتبط بهذه القضايا ، والعمل علـــى وضع الحلول المناسبة لها ، وكذلك تبادل الخبرات الفنية والادارية والماليـــة وتنسيق المواقف في المنظمات المختلفة . كما أبدى الجانب الاردني استعداده لاشراك سوريا في المركز الفني للبحوث (والمصنع التجريـــبي والمختبـــرات الملحقة به) الذي سيقام في الرصيفة بالتعاون مع الامم المتحدة .

٤ ــ في المجالات الاخرى غير الاقتصادية :

بالاضافة الى الانجازات الاقتصادية السابقة ، تحققتانجازات كثيرةموازية على شتى الاصعدة وفي مجالات هامة أخرى كحقل التربية والتعليم وفي مجال الاعلام والسياحة والتعاون الصحي وعلى مستوى التمثيل الخارجي . كمـــا تم توحيد اجراءات الحدود في مركز واحد . وما يزال السعي حثيثا لتحقيق المزيد من المكاسب على طريق التكامل والوحدة .

ب ــ **المعوقـــات :**

يمكن أن ترد العوائق التي تعترض في العادة اتفاقا من هذا القبيل وتحول دون تحقيق المزايا الاقتصادية المرجوة منه الى :

١ ــ صعوبة تنسيق برامج الانتاج وانماط الاستثمار وخاصـــة في مجـــــال التخصص واعادة تقسيم العمل بين الدول اطراف التعاقد ، بسبب :

أ ــ اعتبارات السيادة القومية عند محاولة تنفيذ القرارات .
ب ــ صعوبة اعادة تشكيل هياكل الانتاج وما ينتج عنه من هزات اجتماعية تتصل بوقف صناعة أو نقلها من قطر الى اخر .
جـ ــ اختلاف هياكل التكلفة والاجور .
د ــ تبادل النظامين الاقتصاديين ومراحل نموها

والتغلب على هذا الامر يتطلب دراسات موضوعية تستند الى مؤشرات ومعايير ، وهذا غير متوفر الان . كما يتطلب وقتا طويلا ، ولكن للقيام بعملية تنسيق تنطلق من ابسط المستويات (المشروع) الى اكثرها تعقيدا (خطـــة التنمية) . وبهذا الصدد ، نحب أن نشير الى أن اليونان ، مثلا ، اعطيت فترة انتقال زمنية تصل الى ٢٢ عاما لتتمكن خلالها من ازالة التعرفة على وارداتها

من السوق الاوروبية المشتركة .

ولم ينج التعاون أو التكامل الاقتصادي من مثل هذا المحظور . فرغم أن التعاون الاقتصادي بين سوريا والاردن قد خطى خطوات واسعة لا سيما في مجالات التبادل التجاري وفي المشاريع المشتركة كالصناعة والنقل ، الا ان التعاون المالي والنقدي ما يزال بعيدا عن أية خطوات ملموسة . ذلك ان طريقة التعاون في هذا المجال شائكة وتكتنفها صعوبات كثيرة لعل مردها الاختلافات الجذرية في النظم والاسس الاقتصادية . فسوريا مثلا ، تطبق نظاما متشددا على التصرف بالقطع الاجنبي بعكس الاردن الذي اتجه مؤخرا وبخطى واسعة نحو ازالة القيود في هذا المجال .

هذا بالاضافة الى تأميم الجهاز المصرفي والشركات المتعاملة مع البنوك في سوريا وتباين ذلك الوضع عن مثيله في الاردن . غير أن هذا التباين في النظم والاجراءات لا يحول قطعا دون ايجاد أرضية مشتركة للتعاون المالي والمصرفي بل أن ايجاد مثل هذه الارضية المشتركة يبدو اليوم أكثر الحاحا وذلك من أجل الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تحققت في مجال التبادل وضمان استمرار زخم السعي نحو مزيد من التعاون والوحدة . لذا فان من الضروري مثلا العمل على تأمين حرية انتقال المدفوعات الجارية اللازمة لتمويل التبادل التجاري والخدمات الذي يسعى البلدان نحو تحريرها . وكذلك العمل على تأمين حرية انتقال رؤوس الاموال للاستثمار المتبادل في مختلف المجالات والمشاريع المشتركة .

٢ ــ صعوبة تنسيق السياسات الاستيرادية والتصديرية وما يمكن أن ينتج عن هذا من تدني مستوى المعيشة بسبب تخصيص نسبة معينة من حجم التبادل التجاري الاجمالي يتفق على تخصيصها بين القطرين « اثر تحويل التجارة » وقد دلت الدراسات على أن اثر هذا العائق ضئيل جدا ويمكن أن يعوض عن طريق الاثار الايجابية الاخرى (١٨) . كما يمكن معالجته عن طريق اقامة تعرفة جمركية أكثر شمولا وأبعد مدى مما هو الحال عليه حسب الاتفاقية الحالية (٦ــ٤ــ١٩٧٥) . ثم تقييم نتائج هذه التعرفة لاجراء تعديلات عليها بما يتلائم ومصلحة القطرين . وفي كل الاحوال ، فان هذا يتطلب وقتا طويلا بما يتلائم ومصلحة القطرين . وفي كل الاحوال ، فان هذا يتطلب وقتا أطول ودراسات موضوعية لكل حالة على حدة . ويبدو لي أن الطرفين السوري والاردني يسيران في هذا الاتجاه برؤية وتعقل . فرغم تباين وجهات نظر الطرفين بخصوص توحيد التعرفة الجمركية بالنسبة لبعض الصناعات مثل الدباغة وتكرير البترول وصناعة الاقمشة والخيوط والالبسة والحرامات

والسجاير والاثاث ، فقد اتفق الجانبان على ارجاء البت في هـذه المسائل واخضاعها لمزيد من الدراسات والبحث واعطائها للمزيد من الوقت (١٩) .

٣ ــ صعوبة تنسيق العمالة والاستخدام وخاصة في مجال توفير الجو الملائم لحرية انتقال العمال والفنيين ، وللحرية هنا تعريف خاص ــ يعنى ان تحفظ حقوق العمال والفنيين كاملة مثل التأمين الصحي والتقاعد عند سن معينة وتشكيل النقابات .. الخ . وهذا يتطلـب تغييـرا جـذريا في السياسات والتشريعات العمالية والاجتماعية .

خاتمـــة :

يستدل من تسلسل الوقائع والاحداث التاريخية أن التـعاون السـوري الاردني قد بدأ بداية متواضعة في اهدافه ومراميه ، ولكنه خـلال شهـور قليلة بدأ يتطور ويكتسب ابعادا جديدة . وبدأت الافكار حوله وفيما يتعلـق بأهدافه ومراميه تتضح وتتبلور على نحو أكثر موضوعية ورشدا . ففيغضون شهرين من توقيع الاتفاقية الاولى ، تم تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسةرئيس مجلس الوزراء في كل جانب . وبعد ذلك بشهرين ، تشكلت أيضا قيـادة سياسية عليا مكونة من الرئيس حافظ الاسد والملك حسين . وبعبارة اخرى، فان هذا التعاون السوري الاردني في صيغته الجديدة يتم على اعلىالمستويات التنفيذية والسياسية في البلدين . وربما يدل هذا على النية بالتمسك بهـذا الاتفاق وتطبيقه بجدية . كما أن عملية الوصول الى القرارات تتم على كافة المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا . و فيهذا ما يضفي طابع التروي على طريق التكامل والوحدة . الا انه من نوع التروي الايجابي المطلوب لضمـان نجاح هذه التجربة وتدعيم أواصرها على قواعد راسخة . والوصول الـى القرارات بهذه الطريقة يتيح للطرفين دراسة القضايا المتعلقةوتمحيصها بجدية وعلمية بعيدا عن الغلواء وعدم الواقعية والانفعال السياسي وبحيث تأتـي القرارات النهائية موزونة ومعبرة تماما عن طموحات وامال الشعب العربي في القطرين الشقيقين ومحققة للاهداف والفوائد المرجوة من التكامل والوحدة. على أن الجزم بأي انطباع بهذا الخصوص يستحسن اعطاءه بعد التنفيـذ الفعلي لهذا الاتفـاق .

ومن جهة أخرى ، فان تطوير هدف التعاون من مجرد التكامل الى حشد كامل للطاقات والامكانيات لدى البلدين كسبيل لاسترداد الارض ومواجهة التحدى هو في حد ذاته انجاز رائع لهذا الاتفاق . وفيهذا ايضا ربط واضح بينالاهداف القومية للامة العربية عموما وسوريا والاردن ، بلدي المواجهة ، خصوصا . وبذا تم وضع هدف التحرير على راس قائمة الاولويات بالنسبة للاهـداف

المشتركة للاقطار العربية . وهذا في اعتقادنا هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن يسود العلاقات العربيـــة .

ومهما يكن من أمر فانه يجب النظـــر الى التكامـــل الاقتصادي كضرورة اقتصادية في المدى البعيد وليس نصرا سياسيا آنيا . وبعبارة أخرى فان التكامل بالاضافة الى كونه مطلبا جماهيريا وقوميا انما هو تحقيق لمصـــالح مشتركة لكلا الطرفين وانه السبيل الوحيد لتحقيق منعة وعزة الامة العربية ورفعتها والارتفاع بها نحو مصاف الدول العظمى . كما يجدر بنا أن ننوه بضرورة الالتزام بالجدية المطلقة والتأني الحكيم في كل خطوة تتخذ عـــلى هذا الطريق ، ما يجب التمهيد لهذا التحول وتنفيذه تدريجيا لان محاولة فرضه فجأة لن تكون لها نتائج مشجعة أو على الاقل ، ستكون احتمالات نجاحه بسيطة .

وختاما ، فان استمرارية ونجاح هذا الاتفاق لن تتحقق الا اذا شعرالفريقان أن الاتفاق أضمن لعدالة توزيع الفوائد الناجمة عنه ، وان الوفد الذي يحاول أن يحقق نصرا على الوفد الاخر يكون قد ساهم بواد هذا الاتفاق .

ملحـــق رقـــم (١)
قائمة بالسلع والمنتجاب الاردنية المنشا التي يستوردها القطاع في سورية مع بيان قيمتها (الحد الادنى) والجهة المستوردة .

المـــادة	القيمة (بالدينار الاردني)	الجهة المحصور او المقيد استيرادها بها في سورية
العلكة	١٥٠٠٠	اتحاد الصناعات الغـــذائية
البـــيرة	١٧٠٠٠٠	
البسكوت	٤٠٠٠٠	
العرق	٤٠٠٠٠	
السجاير دفاتر ورق		
السجاير والتنباك	٦٠٠٠٠	ادارة حصر التبغ والتنباك
الاسمنت	٧٥٠٠٠	
مواسير المياه من الحديد	١٠٠٠٠	افتوميتال
حديد مبروم	٥٠٠٠٠	
مستحضرات التنظيف المماثلة لمادتي		
السار والسائب	٥٠٠٠٠	
ورق الكرتون (المقوى)	٣٥٠٠٠	تافكـــو
مرتديلا (معلبات)	٥٠٠٠	
حبيبات البلاستيك	٥٠٠٠٠	
البطاريات السائلة	٥٠٠٠٠	
اغلفة البطاريات	٧٥٠٠٠	شركةالبطاريات السائلةفي حلب
السجاد الالي	١٤٥٠٠٠	
الاجـــواخ	٢٠٠٠٠	
التريكـــو	٧٠٠٠٠	اتحاد صناعات الغزلوالنسيج
الادويـــة	٣٠٠٠٠٠	فارمكس
الالبسة الداخلية	٥٠٠٠٠	
الجوارب	٢٠٠٠٠	
الغزول القطنية	٥٠٠٠	

المـــادة	القيمة بالدينار الاردني	الجبهة المحصور أو المقيد استيرادها بها في سورية
الورق الصحي وورق التواليت	١٣٥٠٠٠	اتحاد الصناعات الهندســـية
الدهانات	١٠٠٠٠٠	والكيمائيـــة
الثلاجات	٣٥٠٠٠	
الزجـــاج	٥٠٠٠	
الكبريت (الثقاب)	١٠٠٠٠	

المصدر : محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية الاردنية ، أيار — مايو ١٩٧٥ .

الحواشـــي

(١) مرجع ٧ .

(٢) مرجع ٨

(٣) مرجع ١٢

(٤) مرجع ٦ .

(٥) مرجع ٧ .

(٦) لمزيد من التفاصيل راجع البحث الذي قدمه المؤلف بالاشتراك مع الدكتور محمد مال الله النجار « اضواء على التكامل الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية » في الندوة الاقتصادية السورية الاردنية المشتركة نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

كذلك راجع كتاب الدكتور تيسير عبد الجابر « دراسات في التكامل الاقتصادي العربي » وكتاب الدكتور « وهبي غبريال » حول التكامل الاقتصادي العربي » .

(٧) راجع المصادر السابقة نفسها . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع .

(٨) مرجع ٢٥ .

(٩) باستثناء المواد والمنتجات الاردنية المنشا المحصور او المقيد استيرادها لمؤسسات القطاع العام المختصة في الجمهورية العربية السورية المنصوص في المادة الثانية من الاتفاقية . وقدتم وضع قائمة بالسلع الاردنية في اجتماع عقدته اللجنة المشتركة في الفترة ١٠—١٩٧٥//٥١٤ (مرجع رقم ٩) . وقد الحق محضر الجلسة الى اتفاقية التعاون المذكورة آنفـــا .

(١٠) مرجع ٢٣ .

(١١ مرجع ١٧

(١٢) نفس المرجع السابق .

(١٣) انظر ملحق رقم ١

(١٤) مرجع ٢٥

(١٥) مرجع رقم ٢٤ . كذلك ملحق رقم ١

(١٦)نفس المرجع السابق .

(١٧) مرجع ٢٧ .

(١٨) مرجع ١٧

مراجـــع البحث

المراجع العربية :

(١) د. جيمس سي انجرام . **المشكلات الاقتصادية الدولية** ، ترجمة اسماعيل مصطفى رشدي . دار المعرفة بالقاهرة ، ١٩٧٣ .

(٢) د. حسين عمر . **المنظمات الدولية** ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٨ .

(٣) د. تيسير عبد الجابر . **دراسات في التكامل الاقتصادي العربي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، سنة ١٩٧٢ .

(٤) د. صالح خصاونة ، والدكتور محمد مال الله . **اضواء على التكامل الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية** ، بحث القي في الندوة الاقتصادية السورية الاردنية ، التي عقدت بعمان ودمشق في ١٩ — ٢٤ / ١١ .

(٥) د. وهبي غبريال ، **حول التكامل الاقتصادي العربي** ، منشورات دار الثقافة ، دمشق سنة ١٩٧٢ .

الوثائق الرسمية :

(٦) **نص اتفاقية حول برنامج عمل للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، ٤ / ٤ / ١٩٧٥ .**

(٧) **نص اتفاقية اتفاق التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ٦ / ٤ / ١٩٧٥ .**

(٨) نص اتفاق **البيان المشترك الاردني السوري** ، الصادر في ١٢ / ٦ / ١٩٧٥ .

(٩) نص اتفاق **محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية الاردنية** ، ١٠ — ١٤ / ٥ ٧٥

(١٠) نص **اتفاق بيان صادر عن اللجنة العليا الاردنية السورية المشتركة ٢٨ / ٧ — ٣٠ / ٧ / ١٩٧٥ .**

(١١) نص اتفاق محضر الجانبين السوري والاردني في الهيئة التاسيسية للشركة السورية الاردنية الصناعية . ١٦ — ٢٠ / ٨ / ١٩٧٥ .

(١٢) نص اتفاق البيان المشترك السوري الاردني ١٨ — ٢٢ / ٨ / ١٩٧٥ .

(١٣) نص اتفاق محضر اجتماع لجنة التعاون الاقتصادي ، ٢١ / ٨ / ١٩٧٥ .

(١٤) نص اتفاقمحضر اجتماع اللجنة الجمركية المشتركة ، ١١ — ١٩ / ١٠ / ١٩٧٥ .

(١٥) نص اتفاق بيان صادر عن اللجنة العليا السورية الاردنية ، ٢٧ / ١٠ / ٩٧٥ .

(١٦) نص اتفاقية محضر اجتماعات مدير الجمارك السورية بوكيل وزارة المالية والجمارك الاردنية ، ٩ — ١٤ / ١١ / ١٩٧٥ .

(١٧) نص اتفاق محضر اجتماع اللجنة الجمركية السورية الاردنية المشتركة ٢٦ / ١١ — ٤ / ١٢ / ١٩٧٥ .

(١٨) نص اتفاق بيان صادر عن مجلس القيادة العليا السورية الاردنية ٩ — ١١ / ١٢ / ١٩٧٥ .

(١٩) نص اتفاق محضر اجتماع مشترك عقد بين الجانبين الاردني والسوري ٩ / ٢ / ١٩٧٦ .

(٢٠) نص اتفاق ، اتفاقية عقد تاسيس شركة المنطقة الحرة الصناعية الاردنية السورية المحدودة.

(٢١) نص اتفاق تقرير متابعة بشان اللجان الاردنية السورية المشتركة .

(٢٢) نص اتفاق تقرير متابعة حول العلاقات السورية الاردنية .

(٢٣) نص اتفاق محضر اجتماع لجنة وزراء المالية والاقتصاد والصناعة في الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية ، ٢٦ — ٢٨ / ١١ / ١٩٧٥ .

(٢٤) نص اتفاق « تقرير عن اعمال اللجان » .

(٢٥) محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية — الاردنية . ايار ١٩٧٥ .

المراجع الاجنبية :

(26) Balassa, Bela. **Trade Liberalization Among the Industrial Countries : Objectives** And Alternatives, New York ; McGraw — Hill Book Company, 1967.

(27) Sodorsten, Bo. **International Economics.** New York. Harper and Row, 1970.

FORMS OF ARAB ECONOMIC COOPERATION : A CASE STUDY

S. Al - Khasawneh

The Author in this article discusses analytically the Jordanian-Syrian Economic Cooperation Agreement.

He points out its main objectives, and the feasibility of their realization. Then he discusses the scope and dimensions of such cooperation, pointing out its accomplishments, and the means by which we can make better use of these accomplishments.

He also does not fail to discuss some of the obstacles to this cooperation. He concludes emphasizing the real to continuously develop the economic cooperation between the two countries.